الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المديرية العامة للتكوين و التعليم العاليين
Direction générale des enseignements et de la Formation Supérieures
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في الحقوق و العلوم السياسية
Comité Pédagogique National de Domaine de Formation DSP

مقياس : المدخـــل للعلـوم القـــــانونية

التعريف بالمقياس:

وحدة التعليم الأساسية الأولى
الفئة المستهدفة : طلبة السنة الأولى ليسانس
الحجم الساعي : 67,5 ساعة
المحاضرات : (03) ثلاث ساعات في الاسبوع
الاعمال الموجهة : (1,5) ساعة و نصف أسبوعيا
عدد الأسابيع : 14-16 أسبوعا
المعامل: 02 الرصيد:07 نوع التقييم : إمتحان كتابي +تقييم مستمر للاعمال الموجهة

التعريف بمادة : المدخـــــل للعلـــوم القـــــــــانونية

أولا – ماهي مادة المدخل للعلوم القانونية ؟

- مادة المدخل للعلوم القانونية هي البوابة الرئيسية لفهم عالم القانون وتكوين رؤية شمولية حول ماهيته، مصادره، وطبيعة القواعد التي تحكم العلاقات داخل المجتمع؛ و تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بمفهوم القاعدة القانونية، خصائصها، أنواعها، وكيفية تمييزها عن بقية القواعد الاجتماعية الأخرى (الدينية، الأخلاقية، العرفية) كما تعرّف الطالب بالبيئة القانونية والمؤسسات الأساسية للنظام القانوني.
- تسعى هذه المادة إلى إرساء أرضية معرفية متينة للطالب المستجد، بحيث تُعينه على فهم الجوهر الحقيقي للقانون، وتمنحه القدرة على التمييز بين القاعدة القانونية وغيرها من القواعد التي تنظم السلوك البشري، مثل القواعد الأخلاقية والدينية والعرفية.
- في إطار هذه المادة، يُكتشف الطالب كيف أن القانون ليس مجرد نصوص جامدة أو أوامر قسرية، بل هو منظومة متكاملة من القواعد التي تعكس تطور المجتمعات وحاجاتها، وتعمل على تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، بين الحرية والنظام، وبين مصلحة الفرد و المصلحة العامة.

ثانيا– أهمية دراسة المادة للتكوين القاعدي للطالب:

- تعد مادة المدخل للعلوم القانونية حجر الأساس الذي يُبنى عليه الفهم القانوني السليم للطالب، فهي تزوده :
- بالمفاهيم الأولية الضرورية لفهم باقي المواد القانونية.
- بمنهجية التفكير القانوني ومنطق التحليل والاستنباط.
- بأدوات المقارنة والتمييز بين القواعد القانونية وغيرها من القواعد.
- بالوعي حول علاقة القانون بالواقع والمجتمع.
- هذه المادة لا تزود الطالب بمعلومات فقط، بل تبني لديه القدرة على طرح الأسئلة الجوهرية حول وظيفة القانون في المجتمع، وتهيئه للانخراط في دراسة معمقة لمختلف فروع القانون لاحقًا.

ثالثا– الأهداف المتوخاة من المادة:

- تمكين الطالب من فهم ماهية القانون وأقسامه و مصادره.

- تنمية القدرة على تحليل القواعد القانونية واستيعاب بنيتها وأنواعها وخصائصها.
- تعريف الطالب بكيفية تطبيق القانون و مهارات ضبط مجالاته.
- تعويد الطالب على المنهجية القانونية في الفهم والتفسير والتطبيق.
- تعزيز روح النقد القانوني والقدرة على طرح الإشكاليات القانونية الأساسية.

رابعا-الكفاءات المستهدفة:

- **الكفاءة التحليلية** : القدرة على التمييز بين أنواع القواعد، و تحديد كيفية تطبيقها و الآثار المترتبة عليها .
- الكفاءة المنهجية :تطوير منهجية البحث و مهارات التفكير القانوني و تحليل مضمون نصوص قانونية .
- **الكفاءة المفاهيمية** :معرفة المفاهيم القانونية الأساسية " القاعدة القانونية، المصادر،السلطة التشريعية ، السلطة القضائية السلطة التنفيذية، الشخص القانوني... "
- **الكفاءة التواصلية** :التعبير بوضوح و بلغة قانونية عن الأفكار القانونية شفويا وكتابيا.

لماذا ندرس مادة المدخل للعلوم القانونية

تطرح المادة إشكالية رئيسية بالنسبة للطالب المبتدئ و المتخصص في الدراسات القانونية و هي :

كيف يتحول القانون من مجرد قاعدة مكتوبة إلى أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية و ضمان العدالة والأمن داخل المجتمع؟

وتتفرع عنها إشكاليات أخرى:

- هل القانون انعكاس لإرادة المجتمع أم مجرد أداة للضبط؟
- ما علاقة القاعدة القانونية بالقواعد الاجتماعية الأخرى وما هي أنواعها و ماهي تقسيمات القانون و مصادره؟
- كيف يضمن القانون العدالة رغم تغير المجتمعات والأزمان وكيف يتم تطبيقه في ساحات القضاء؟
- للإجابة عن كل هذه التساؤلات ، تم تقسيم برنامج مادة المدخل للعلوم القانونية إلى المحاور الآتية :

محاور مادة المدخل للعلوم القانونية :"النظرية العامة للقانون " السداسي الأول"

- المحور الأول: مفهوم القانون

- المحور الثاني: تقسيمات القانون
- المحور الثالث : أنواع القواعد القانونية
- المحور الرابع: مصادر القانون
- المحور الخامس:تطبيق القانون
- المحور السادس: تفسير القانون

مصادرو مراجع مادة : المدخـــل للعلـوم القـــــانونية

أولا- مصادر و مراجع المادة : باللغة العربية

- **1-القوانين:**
- الدستور الجزائري، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، الذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية 76، الصادرة في تاريخ 8ديسمبر 1996.
- الأمر 66-156، المؤرّخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ8يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد48، الصادرة في 11 جوان 1966 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 23-12 المؤرخ في 5 أغسطس 2023 الجريدة الرسمية العدد 51 الصادرة بتاريخ 6 أغسطس 2023
- القانون المدني الجزائري، صدر بأمر رقم 75-58، مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975.
- **2- المراجع:**
- أمنة بن طاهر ، دروس في المدخل للعلوم القانونية"النظرية العامة للقانون" ،منشورات مخبر الدراسات القانونية و السياسية، ماي 2025.
- أحمد سلامة، المدخل لدراسة العلوم القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2015.
- أحمد نشأت، "المدخل إلى دراسة القانون"، دار الفكر العربي، 2008.
- اسحق ابراهيم منصور ،نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، د، ط،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،1999.
- بارش سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري،دط،دون بلد النشر ،1992.

- جورج سعد، "نظرية القانون"، دار الجامعة الجديدة، 2012.
- حبيب ابراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية"النظرية العامة للقانون"،دط،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- خليل أحمد حسن قدادة، شرح النظرية العامة للقانون في القانون الجزائري،دط،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
- عمار بوضياف،المدخل إلى العلوم القانونية"النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري"،ط3،الجزائر،دار جسور للنشر والتوزيع،2007.

ثانيا–مراجع المادة : باللغة الأجنبية

- *Bernard Beignier -Anne-Laure Thomat-Raynaud, "Introduction au droit", 9eme édition, LGDJ, 2018.*
- *Gérard Cornu, Introduction au droit, Montchrestien, Ed 2010.*
- *François Gény, Méthode d'interprétation et sources en droit privé positif, Méthode d'interprétation et sources en droit privé positif, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (LGDJ), Paris. 2ème édition, 1919.*
- *François Terré, "Introduction générale au droit", Dalloz, 12e édition, 2020.*
- *F .Terré. & Molfessis, Introduction générale au droit (16e éd), Dalloz, 2019.*

الدرس الافتتـــاحي للموسم الجـــامعي2026/2025

كلمة ترحيبية بالطلبة الجدد

يسرّ أسرة كلية الحقوق أن ترحب بكم في رحاب الجامعة الجزائرية مع بداية موسم جامعي جديد، مليء بالفرص و التحديات.

- أنتم اليوم تنضمون إلى جيل قانوني جديد جيل رقمي يواكب ثورة الذكاء الاصطناعي و التحولات الكبرى في عالم العدالة والقانون.
- تذكّروا أن دراسة القانون لم تعد مقتصرة على الحفظ والامتثال للنصوص، بل صارت تتطلب وعيًا نقديًا و فهمًا عميقًا للتطورات التقنية و الفلسفية التي تغير وجه العدالة في عالمنا المعاصر.

عنوان الدرس النموذجي :

من القاعدة القانونية إلى الخوارزمية القانونية

تحولات العمق المفاهيمي للقانون في ظل الذكاء الاصطناعي

مقدمة :

لقد تأسس القانون منذ نشأته كأداة لضبط السلوك البشري، متكئًا على مفاهيم مثل الإرادة، المسؤولية، والجزاء، ضمن بنية معرفية و قيمية تجعل من القاعدة القانونية تجسيدًا لإرادة عامة معقلنة. إلا أن بروز الذكاء الاصطناعي بوصفه فاعلًا غير بشري، قادرًا على اتخاذ قرارات مستقلة ذات أثر قانوني، يعيد تشكيل المفاهيم التقليدية للقانون، ويطرح تحديات غير مسبوقة على الصعيدين النظري والتطبيقي.

إن تفاعل القانون مع الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على التكييف التشريعي، بل يمتد إلى بنية القاعدة القانونية ذاتها، إذ ننتقل من منطق النص إلى منطق النموذج، ومن صياغة القاعدة إلى برمجة القرار. ومن هنا، يهدف هذا الدرس إلى إعادة مساءلة المفاهيم القانونية الكلاسيكية، من خلال تحليل الفروقات بين القاعدة القانونية والقاعدة الخوارزمية، وتقديم مداخل نظرية لفهم التحولات الراهنة في عصر الخوارزميات.

فهل ما زالت مفاهيم:"القاعدة القانونية" "المسؤولية"، "الإرادة الحرة"، و"الجزاء" .....قائمة على نفس الأسس في ظل وجود أنظمة ذكية لا تمتلك وعيًا أو قصدًا؟

هذا الدرس الافتتاحي لا يكتفي بتقديم القانون في صورته الكلاسيكية، بل يضعه تحت مجهر التحليل النقدي في زمن الذكاء الاصطناعي، ويمنح الطلبة الجدد الأدوات الفكرية لتجاوز الفهم الجامد نحو إدراك القانون بوصفه علمًا ديناميكيًا متداخلاً مع الثورة الرقمية.

المبحث الأول – من بنية القاعدة القانونية إلى هندسة القاعدة الخوارزمية.

مع تطور المجتمع وتزايد تعقيد العلاقات الإنسانية، ظلّت القاعدة القانونية التقليدية حجر الأساس لتنظيم السلوك وتحقيق العدالة .غير أن دخول الذكاء الاصطناعي أحدث نقلة نوعية، أفرزت أنماطًا جديدة من التنظيم القاعدي تعتمد على البرمجة وتحليل البيانات .لذا أصبح لزامًا علينا دراسة التحول من بنية القاعدة القانونية الكلاسيكية إلى هندسة القاعدة الخوارزمية الحديثة.

المطلب الأول – منطق القاعدة القانونية التقليدية: تقوم القاعدة القانونية على ثلاثية :

- **القانون بمعناه الواسع:** هو"مجموعة القواعد التي تقرها الدولة لتحكم سلوك الأشخاص ويلزمون باحترامها ولو باللجوء إلى القوة العامة عند اللزوم" .
- **القانون بمعناه الضيق:** هو "مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم أو علاقاتهم بالدولة في أحد مجالات الحياة الاجتماعية"

من هذا المنطلق يمكننا أن نستنبط خصائص القاعدة القانونية.

أولا– سلوكية اجتماعية:أي أنها تنظم علاقات وسلوكات الأفراد في المجتمع؛ فهي تخاطبهم بصيغتي الأمر والنهي؛ والأصل أنها تهتم بتنظيم السلوك الخارجي للفرد؛ فلا يدخل في اعتبارها الأفكار الكامنة والنوايا الباطنية والسرائر.

لكن ينبغي الانتباه إلى بعض الاستثناءات التي يختلف فيها حكم القاعدة القانونية بتأثير ارتباط السلوك الخارجي لدرجة محددة من اتجاه القصد والنية، مثال ذلك:سبق الإصرار والترصد في الجرائم، التعسف في استعمال الحق قصد الإضرار بالغير.

هذا وتسعى القواعد القانونية إلى تنظيم مختلف جوانب السلوك الإنساني، حيث لا توجد قاعدة قانونية بمعزل عن موضوع معين، بل ترتبط دائمًا بجانب محدد من تصرفات الأفراد داخل المجتمع. وهذا الموضوع قد يكون مدنيًا، أو تجاريًا، أو جنائيًا، أو إداريًا، وفقًا لطبيعة العلاقات والأنشطة التي تحكمها تلك القواعد.

فالأفراد، في حياتهم اليومية، يبيعون ويشترون، ويديرون مشاريع تجارية وصناعية، ويمارسون أعمالًا تتعلق بالتجارة والاستثمار، كما قد يرتكب بعضهم أفعالًا إجرامية مثل السرقة أو القتل، في حين ينخرط آخرون في روابط أسرية كالزواج والطلاق. ولكل نوع من هذه الأفعال مجموعة من القوانين التي تضبطه وتضع له الإطار القانوني المناسب لضمان تحقيق العدالة وحماية الحقوق والمصالح المتبادلة بين الأفراد.

ثانيا–عامة و مجردة : فالعمومية تعني أن القاعدة القانونية لا توجَّه إلى فرد بعينه، بل تخاطب جميع الأفراد الذين تتوافر فيهم الشروط أو الصفات التي تحددها، دون النظر إلى هوياتهم الشخصية.

ولا تقتصر عمومية القاعدة القانونية على شمولها لفئات معينة من الأفراد، بل تمتد أيضًا إلى الوقائع التي تنظمها. فالقانون لا يتعامل مع حالات فردية بعينها، وإنما يحدد **الشروط العامة** التي يجب أن تتوافر في أي واقعة لكي تخضع لأحكامه، دون التقيد بأحداث أو ظروف محددة.

ومع ذلك، فإن **العمومية لا تعني بالضرورة أن القاعدة القانونية تنطبق على جميع الأشخاص دون استثناء**، أو حتى على طائفة معينة بأكملها؛ فقد تكون هناك شروط أو معايير تحدد نطاق سريانها، بحيث لا تسري إلا على منتتوفر فيهم الصفات التي حددها القانون.

- **أما التجريد،** فيعني أن القاعدة القانونية لا تُوضع لمعالجة حالة فردية أو ظرف خاص، بل تُصاغ بأسلوب مجرد بحيث تنطبق على أي حالة مستقبلية تتوافق مع شروطها. وبهذا، تضمن القاعدة القانونية تحقيق المساواة بين الأفراد الخاضعين لأحكامها، حيث يخضع الجميع للقواعد نفسها إذا توفرت لديهم الصفات المحددة.

ثالثا-ملزمة:الإلزام هو اقتران القاعدة القانونية بالجزاء؛ وهذا الجزاء مادي ملموس توقعه السلطة العامة. وهذا يميز القاعدة القانونية عن القاعدة أو القواعد الأخلاقية والدينية. فجميع القواعد القانونية واجبة الاحترام والتنفيذ من جميع المخاطبين بها؛ وأي خرق لأوامرها أو نواهيها يعرض صاحبه لجزاء رادع يحدده القانون.

وهكذا، فإن الإلزام القانوني القائم على الجزاء هو ما يضمن للقواعد القانونية قوتها وقدرتها على فرض النظام والاستقرار داخل المجتمع؛ ولعل أهمّ الجزاءات القانونية :

1-الجزاءات الجنائية 2-الجزاءات المدنية 3-الجزاءات الإدارية

هذه السمات تُؤسَّس على افتراضات بشرية مركزية، مثل العقلانية والإرادة الحرة، وهو ما يجعلها محكومة بأفق فهم إنساني .

غير أن هذه الخصائص بدأت تتهدد عندما دخلت الخوارزمية ميدان اتخاذ القرار، لا كمساعد قانوني، بل كمقرِّر فعلي في ميادين حساسة كإصدار أحكام بالإفراج المشروط في دول أو التوصية بمرشّح لوظيفة في دول أخرى ، بناءً على بيانات رقمية و سلوكيات برمجية .

المطلب الثاني- القاعدة الخوارزمية : من البرمجة إلى القرار

أحدث ظهور الخوارزميات الذكية تحولًا جوهريًا في طبيعة القاعدة القانونية، حيث لم تعد القاعدة مقصورة على نص تشريعي واضح أو قاعدة مكتوبة تسعى لتحقيق النظام والعدالة، بل أصبحت في حالات كثيرة نتيجة معالجة برمجية ضخمة للبيانات، عبر مراحل متشابكة تبدأ من البرمجة ولا تنتهي عند لحظة اتخاذ القرار القانوني.

أولا- تعريف القاعدة الخوارزمية: القاعدة الخوارزمية هي منظومة قرارية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وبخاصة التعلم الآلي والتعلم العميق، بحيث تنتج مخرجات قانونية أو تنظيمية من خلال معالجة بيانات متعددة المصادر، في إطار نماذج حسابية معقدة.

- ليست الخوارزمية القانونية مجرد تسلسل أوامر برمجية، بل هي نظام ديناميكي يملك القدرة على التعلم الذاتي والتكيف مع المستجدات.

ثانيا- خصائص القاعدة الخوارزمية:

1-المصدر البرمجي(Technological Origin) :القواعد الخوارزمية ليست صادرة عن سلطة تشريعية أو جهة قضائية، بل تنشأ عن تصميم مبرمجين أو شركات تقنية .تعتمد على نماذج رياضية وإحصائية وخوارزميات برمجية، تُبنى وفق معايير رقمية وليست وفق التشريع المكتوب.

2-الديناميكية والتعلم الذاتي(Dynamic & Self-learning) :الخوارزمية قادرة على التطور الذاتي مع كل عملية إدخال بيانات جديدة، إذ يمكنها تحديث وتغيير معاييرها دون تدخل الإنسان .هذا يعني أن القاعدة الخوارزمية ليست ثابتة، بل متغيرة ومتجددة باستمرار بحسب تغير البيانات والسياق.

3-القرار الاحتمالي(Probabilistic Decision-making) : تُتخذ القرارات بناءً على تحليل احتمالي أو تنبؤي وليس على أساس قاعدة قطعية. فمثلاً، لا تقول الخوارزمية" يجب الإفراج "بل تقرر أن احتمال الاستحقاق للإفراج 82% هذا يجعل نتائجها غير يقينية مقارنة بالقرار القانوني التقليدي الذي يستند إلى نص قطعي.

4-غياب التعليل أو ضعف الشرح (Lack of Explainability) :غالبًا لا توفر الخوارزميات شرحًا واضحًا أو تعليلًا تفصيليًا للقرارات التي تتخذها، خاصة في نماذج التعلم العميق) الصندوق الأسود .(هذا يؤدي إلى صعوبة فهم منطق القرار أو الطعن فيه من قبل المتضرر.

5-عدم الشفافية (Opacity) :يصعب على المستخدمين أو حتى على المختصين أحيانًا معرفة كيف ولماذا اتخذت الخوارزمية قرارًا معيّنًا .وذلك بسبب تعقيد البنية الداخلية أو لأسباب تتعلق بحقوق الملكية الفكرية للشركات المصممة.

6-قابلية التحيز البرمجي(Susceptibility to Bias) :تُبنى الخوارزميات على بيانات تاريخية قد تتضمن تحيزًا اجتماعيًا أو ثقافيًا أو عرقيًا، فتقوم بإعادة إنتاج التحيزات بدل تصحيحها، مما قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة أو تمييزية.

7-الفاعلية والسرعة(Efficiency & Speed) :تتميز القواعد الخوارزمية بسرعة هائلة في تحليل البيانات واتخاذ القرار، حيث يمكنها معالجة ملايين الحالات في وقت قياسي مقارنة بقدرات الإنسان.

8-التعديل المستمر وصعوبة الاستقرار(Continuous Adaptation & Instability) :على عكس القاعدة القانونية التي تسعى للاستقرار وتوفير الأمان القانوني، تخضع القاعدة الخوارزمية لتعديلات متكررة وغير معلنة دائمًا، ما قد يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بالقرارات المستقبلية.

9-الحاجة لرقابة بشرية وتشريعية(Need for Oversight) :بسبب كل ما سبق، تزداد الحاجة إلى فرض رقابة بشرية وتشريعية على الخوارزميات لضمان عدم الإضرار بالحقوق والحريات، وضرورة تطوير "مبدأ الشفافية الخوارزمية."

المبحث الثاني- القاعدة القانونية و القاعدة الخوارزمية – مقارنة بنيوية

لقد أدى ظهور الخوارزميات الذكية إلى بروز أنماط جديدة من القواعد التي تشارك القاعدة القانونية في تنظيم المجتمع .تقتضي هذه التحولات المعاصرة إجراء مقارنة معمقة بين البنية الكلاسيكية للقاعدة القانونية وبنية القاعدة الخوارزمية .فالفهم الدقيق لاختلافاتهما يسمح باستشراف التحديات والفرص التي تفرضها العدالة الرقمية الحديثة.

المطلب الأول – القاعدة القانونية و القاعدة الخوارزمية في الميزان :

تتطلب دراسة التنظيم القانوني الحديث الوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بين القاعدة القانونية التقليدية والقاعدة الخوارزمية .إذ يتيح هذا التحليل تقييم قدرة كل منهما على تحقيق العدالة في عصر الرقمنة.

القاعدة الخوارزمية	القاعدة القانونية	المجال
شركات برمجية أو خوارزميات ذاتية	سلطة تشريعية	المصدر
غالبًا غير متاحة (صندوق أسود)	مضمونة دستوريًا	العلانية
لا مركزية أو رقابة تقنية	قضاء مستقل	الرقابة
فعالية النموذج وبيانات التدريب	الشرعية القانونية	معيار القرار

المطلب الثاني–إشكالات المفهوم القانوني في العصر الخوارزمي و آثارها.

يفرض العصر الخوارزمي تحديات عميقة على المفهوم التقليدي للقانون، ويثير إشكالات تتعلق بالمسؤولية والشرعية والعدالة .وتنعكس هذه التحولات على بنية القاعدة القانونية وآثارها العملية في المجتمع الرقمي.

أولا– إشكالات المفهوم القانوني في العصر الخوارزمي:

1. **إشكالية المسؤولية** :إذا اتخذت خوارزمية قرارًا أضرّ بشخص ما، فمن المسؤول؟ هل المبرمج، الشركة، المستخدم، أم الخوارزمية؟ هل يمكن تصور "نية رقمية" أو "قصد آلي"؟(Wachter, Mittelstadt, 2019)
2. **إشكالية العدالة** :تعتمد بعض الأنظمة (مثل COMPAS في الولايات المتحدة) على الخوارزميات لتقدير مدى خطورة الجناة، وقد أثبتت الدراسات أنها تميل إلى التمييز ضد فئات معينة، ما يطرح تساؤلات حول عدالة القرار الإحصائي.
3. **إشكالية الشرعية** :الخوارزميات لا تخضع بالضرورة لمصدر تشريعي ديمقراطي، مما يهدد مبدأ "الشرعية القانونية" ويستدعي تطوير مفهوم "الشرعية الرقمية."

ثانيا– نحو فلسفة قانونية جديدة – من النص إلى النموذج

شهد الفكر القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي تحولات جوهرية تتجاوز مجرد تطويع التكنولوجيا لخدمة النص، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الفلسفة القانونية ذاتها .لم يعد القانون محصورًا في إطار النصوص والتشريعات الجامدة، بل أصبح مجالاً ديناميكيًا يُعيد بناء ذاته من خلال النماذج التفاعلية الذكية .وفي هذا السياق، يمكن استخلاص ثلاث نتائج مركزية:

1- القانون قابل للشرح (Explainable Law) :لم يعد مقبولًا الاكتفاء بتطبيق القواعد دون تفسير أو تعليل . فمع تنامي دور الخوارزميات والأنظمة الذكية في صناعة القرار القانوني، أصبح مطلب الشرح والتفسير ضرورة تفرضها قيم العدالة والحق في المعرفة.

2-الرقابة المشتركة (Hybrid Oversight) : لم تعد الرقابة القانونية حكرًا على القضاء أو الهيئات التشريعية، بل بات من الضروري إشراك خبراء التقنية وعلم البيانات في مراقبة وفحص النماذج الخوارزمية التي تصنع القرار القانوني أو القضائي.

***3*- التخصيص مقابل العمومية (Personalization vs Generality)**:أحد أعقد التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني هو ميل الأنظمة الذكية إلى تخصيص القرارات بناءً على الخصائص الفردية) الملف السلوكي، البيانات الشخصية(، مقابل ما درج عليه الفقه القانوني من عمومية وتجريد.)

الخاتمة:

تركيز هذا الدرس الافتتاحي الموسوم بـ : "من القاعدة القانونية إلى الخوارزمية القانونية: تحولات العمق المفاهيمي للقانون في ظل الذكاء الاصطناعي"، انصب على التحولات العميقة التي يشهدها الفكر القانوني مع صعود الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني.

فلم تعد القاعدة القانونية التقليدية الأداة الوحيدة لتنظيم السلوك البشري، إذ أصبحت تواجه اليوم منظومات خوارزمية قادرة على اتخاذ قرارات لها آثار قانونية حقيقية، مما يفرض تحديات مفاهيمية غير مسبوقة.

يناقش الدرس الفوارق الجوهرية بين القاعدة القانونية الكلاسيكية (التي تتسم بالعمومية والتجريد، الإلزام، والرقابة القضائية) والقاعدة الخوارزمية (التي تتسم بالقرار الاحتمالي، التعلم الذاتي، ضعف التعليل، وقابلية التحيز). كما يطرح إشكاليات جديدة تتعلق بالمسؤولية القانونية، العدالة، وشرعية القرارات الخوارزمية.

أولا-النتائج : تتمثل أهم النتائج في :

- التحول الجذري في بنية القاعدة القانونية: الذكاء الاصطناعي أحدث قطيعة مع المنطق التقليدي، وفرض مفاهيم جديدة للشرعية والمسؤولية.
- ظهور تحديات عملية وأخلاقية: تحديد المسؤولية عند الخطأ الخوارزمي، والتمييز ضد فئات معينة نتيجة تحيز البيانات.
- حاجة مُلحّة لإعادة بناء فلسفة القانون: من خلال اعتماد قواعد خوارزمية قابلة للشرح وتطوير آليات رقابة مشتركة.

ثانيا–التوصيات – تتمثل أهم التوصيات في :

- تعزيز مبدأ الشفافية الخوارزمية: يجب أن تكون الأنظمة القانونية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير والمراجعة.
- دمج خبراء التقنية مع القانونيين في الرقابة: لتفادي أخطاء الخوارزميات وضمان العدالة.
- الحرص على التوازن بين تخصيص القرارات القانونية والحفاظ على المساواة أمام القانون.
- تحديث التشريعات الوطنية لمواكبة التحولات الرقمية وضمان حقوق الأفراد في مواجهة القرارات الآلية.
- تشجيع البحث العلمي متعدد التخصصات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي القانون.

في ختام هذه المحاضرة لا يسعنا إلا أن نؤكد أن دخول الذكاء الاصطناعي إلى المجال القانوني لا يمثل مجرد تطور تقني، بل يشكل تحولًا فلسفيًا عميقًا في بنية التفكير القانوني. لم تعد الأسئلة التقليدية حول "من المسؤول؟" أو "ما هي الإرادة القانونية؟" كافية، بل ظهرت أسئلة جديدة حول قابلية الشرح، تفسير القرار، وشرعية النموذج البرمجي.

أمام هذا التحول، أصبح على الفكر القانوني تطوير منظومة أدواته النظرية والمؤسساتية، بحيث تستوعب مقتضيات الذكاء الاصطناعي دون التفريط في سيادة القانون وكرامة الإنسان.

يبقى الهدف الأسمى هو بناء عدالة رقمية شفافة، مسؤولة، وقادرة على حماية الحقوق في عصر تتزايد فيه سلطة الخوارزميات على صناعة القرار القانوني.

طلبتنا الأعزاء أنتم جيل القانون الرقمي، ستساهمون في رسم معالم عدالة المستقبل، فكونوا نقديين، مبتكرين، وحماة للقيم الإنسانية في زمن الذكـــــاء الاصطناعي.